



# الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

مراكش 27 نوفمبر 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَجَّهَنَا إِلَى هَذِهِ الدُّعْوَى الْعَالَمِيَّةِ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ  
وَالْحُرِّيَّاتِ الْأَسَاسِيَّةِ

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يحيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في هذا المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي يلتئم فيه آلاف المدافعين عن هذه القضية، من مختلف القارات، مغربين لهم عن تقديرنا واحترامنا لنضالهم النبيل، من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما نعبر لهم، بهذه المناسبة، عن عميق اعتزاز المملكة المغربية باستضافة الدورة الثانية لهذا المنتدى العالمي، في مدينة مراكش، أرض الحوار والتنوع، والتفاعل المثمر بين الثقافات والحضارات. فنحن نعتبر ذلك تكريما لبلدنا ولقارتنا.

ونود هنا أن نشيد بجمهورية البرازيل التي باءرت، في ديسمبر 2013، إلى إصلاق هذه الدينامية الجديدة، التي تتكامل مع المنتديات الاجتماعية الإقليمية والعالمية.

كما نتوجه بالشكر لجمهورية الأرجنتين، التي كان من المقرر أن تحتضن هذه الدورة الثانية، ثم ساءدت، إلى جانب البرازيل، لقلب المغرب لاستضافتها.



أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان اليوم، يكتسي أهمية خاصة، لا سيما وأنه يأتي في سياق التحولات والتحديات التي يشهدها العالم، والتي تتطلب إجابات شاملة ومدروسة وجماعية. فالنظام الدولي لحقوق الإنسان يشهد تحولات عميقة. كما أن إشعاع القيم العالمية لحقوق الإنسان وتملكها، يمر اليوم عبر انخراط أوسع لبلدان الجنوب، ولهيئات المجتمع المدني وللمؤسسات الوصية لحقوق الإنسان، في مسار تصورات الآليات الدولية والإقليمية لحماية هذه الحقوق والنهوض بها. كما تعززت الأنظمة القانونية الداخلية بنصوص دستورية تدعم الضمانات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وبموازاة مع هذا التصور، فإن هناك العديد من التحديات التي تسائلنا بالحام. ويشكل متداكم فرصة متميزة للتداول حولها، وللمناقشة الرهانات الصارخة في مجال حقوق الإنسان وهنا تتجلى دقة ووجهة المواضيع التي اخترتموها لهذا المنتدى، والتي تعكس فعلا، التصور الذي عرفه القانون الدولي لحقوق الإنسان، منذ المصادقة على إعلان وخصه عمل فيينا سنة 1993. وفي هذا الإطار، فقد عرفت الأجندة العالمية لحقوق الإنسان تحولات عميقة. فإذا كان الجيلان الأول والثاني من حقوق الإنسان لا زال يتبوأن مكانة الصدارة، فقد برزت مواضيع جديدة، من قبيل حماية حقوق الأشخاص المسنين، وحقوق الإنسان في العصر الرقمي، والمقاولة وحقوق الإنسان والتأهيل القانوني للفقراء، وقابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتقاضى. وكما لا يخفى عليكم، فإن حقوق الإنسان ازدادت أهميتها منذ مؤتم فيينا، وأضحت من المحددات الجوهرية التي لا محيد عنها في حياة الأمم، وفي العلاقات الدولية. غير أن هذا الصابع الكوني، الذي ما فتئ يعرف اتساعا، قد أصبح يواجه بعض الانحرافات، وتحديات غير مسبوقه يجب رفعها.

ففي مناصق عديدة من العالم، يؤدي الانكسواء على الذات، ورفض الآخر والتعصب، بسبب مبررات عرقية، أو قرابة منحرفة لنبل رسالات الأديان إلى انتهاكات صارخة للحقوق الأساسية، بما فيها أقدم هذه الحقوق، ألا وهو الحق في الحياة.





وإذ نعبر عن تضامننا وتعاضفنا تجاه كل ضحايا هذه الآفات، ندعو المجتمع الدولي لتعبئة  
أقوى، من أجل هؤلاء الضحايا.

ومن جهة أخرى، إذا كان لا ينبغي التشكيك في كونية حقوق الإنسان، فالكونية لا تعني  
أبدا التعيين عن فكر أو نمط وحيد، بل يجب أن تشكل في جوهرها، نتاجا لدينامية انخراط  
تدرجي، عبر مراحل، تصل بها إلى درجة من التملك الفردي والجماعي، تجد فيه التقاليد الوصية  
والثقافية مكانها الطبيعي، حول قاعدة قيم غير قابلة للتقييد، دون تعارض أو تناقض معهما.  
ومن هنا، فإن الكونية تكتسب مشروعية أكبر، حينما تمثل التنوع الإنساني وتحميه، وعندما  
تتبنها كل شعوب وثقافات العالم، وتساهم في صنعها وبلورتها .

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تكتم إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين  
في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تكمل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.  
فمن المعروف تاريخيا، أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم في فترة كانت  
فيها إفريقيا غائبة عن الساحة الدولية. فإبان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، لم  
تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من  
الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966.

وبما أن إفريقيا لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها مطالبة بإغنائه، بثقافتها  
وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه.

وإن إفريقيا لا يمكنها أن تكمل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام  
للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تكمل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. إفريقيا بلغت  
درجة من النضج، تؤهلها لا احتلال المكانة التي تستحقها ضمن المندسة الدولية لحقوق الإنسان  
والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال

إن الكونية منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية.  
ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشعبة والملتزمة بحقوق الإنسان



فإفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجال ونقاشات بشأن حقوق الإنسان كما أنها  
تلمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات لصابع كوني حقيقي.  
كما أن إفريقيا لا تريح ولن ترض بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يلتئم هذا المنتدى في سياق عدد من الاستحقاقات الدولية الهامة. وستتيح اعتماد مقارنة شمولية  
وغير انتقائية لحقوق الإنسان، من تقديم إضافة نوعية لها.

ونظر لكثرة هذه الاستحقاقات، فإننا نود أن نتقاسم مع الفاعلين في مجال الدفاع عن حقوق  
الإنسان المجتمعين هنا، أفكارنا وتصوراتنا بشأن ثلاث من هذه الإشكاليات.

ويتعلق الرهان الأول بمسألتي المساواة والمناصفة، المدرجتين في دستور المملكة، باعتبارهما  
أهدافا ذات لصبغة دستورية، منذ المراجعة الدستورية ليوليوز 2011.

فمنذ عشرين سنة خلت، وتحديدا عام 1995، أقرت 189 دولة عضوا في الأمم المتحدة، إعلان  
بكين وأرضية العمل الخاصة به، لتأخير إدماج مقارنة النوع الاجتماعي ضمن السياسات  
والاستراتيجيات والبرامج المتبعة في كافة الدول

وقد دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى النهوض بالأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية والسلم،  
لفائدة كافة النساء، وذلك من خلال التأكيد على أن الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في  
شموليتها، غير قابلة للتصرف، وهي جزء لا يتجزأ من المنصومة الكونية لحقوق الإنسان.

وبعد مرور عشرين سنة على هذا المؤتمر، فإن المعصيات المتوفرة والواقع اليومي للنساء والفتيات  
في العديد من مناطق العالم، يعكسان حجم العراقيل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطرة  
في إعلان بكين، وبرنامج العمل الخاص به. فعلى الرغم مما تحقق من تقدم في هذا المجال، فإن  
الإنجازات ما تزال بعيدة كل البعد عن الصموات التي تم تحديدها.

وكما تعلمون، تتم حاليا، وفق مقارنة تشاركية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية،  
عملية تقييم النتائج المحققة، والتحديات التي كُلفت قائمة منذ مؤتمر بكين، وذلك في أفق انعقاد  
قمة قادة ورؤساء الدول المقررة من لجن الأمم المتحدة، خلال شهر شتنبر 2015.





وفي هذا الصدد، ننوه باختيار منتدى مراكش لموضوع المساواة والمناصفة، كأحد المحاور الرئيسية المصروحة للنقاش وإننا على يقين بأن النقاش وتبادل الرؤى فيما بينكم، خلال هذا الملتقى، سيشكل إسهاما نوعيا وهاما في المسار التقييمي الجاري حاليا على الصعيد الدولي إن المغرب يعتبر هذه المسألة من المحاور الرئيسية لسياساته العمومية، لا سيما من خلال اعتماد ميرانيات تأخذ بعين الاعتبار البعد الخاص بالنوع. وهي نفس المقاربة التي أقرتها الأمم المتحدة كآلية رائدة.

كما أننا نعرف أن أماننا الكثير مما ينبغي القيام به. فهناك قانون الخدمة في البيوت الذي يعني بالأساس الفتيات، والذي يوجد حاليا قيد التداول داخل البرلمان كما تنكب الحكومة على إعداد قانون خاص بمناهضة العنف ضد النساء، فيما سيتم قريبا تنصيب هيئة للمناصفة ومناهضة كافة أشكال التمييز، باعتبارها هيئة دستورية.

وأما الرهان الثاني، فهو مرتبط بأهداف التنمية لما بعد 2015.

فقد توجت قمة الألفية المنعقدة في شتنبر 2000 في نيويورك، باعتماد الدول الأعضاء 189 لإعلان الألفية، الذي تم التنصيص فيه على الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وتعكس هذه الأهداف رغبة المجموعة الدولية في الالتزام بتقليص نسبة الفقر إلى النصف، وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، وكذا النهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء من الاعتماد على الذات، وذلك في أفق 2015.

ومنذ ذلك الحين، وبمناسبة انعقاد القمم المتعاقبة المخصصة لقضايا التنمية، تمت التوصية باتخاذ عدة تدابير، لتعزيز ما تم إنجازه من تقدم في هذا المجال، وتمديد الأهداف الإنمائية للألفية إلى ما بعد 2015. كما تم إعداد نصوص مرجعية كالوثيقتين المعنوتين: "المستقبل الذي نريده"، و"حياة كريمة للجميع"، فضلا عن وضع آليات للتشاور لتحديد أجندة ما بعد 2015.

وفي هذا الإطار، قررت المجموعة الدولية جعل دورة الجمعية العامة لشتنبر 2015 تجسيدا لهذا المسار من خلال اعتماد أجندة جديدة تتألف من أهداف لتنمية المستدامة.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن تكون المناخرات الموضوعاتية العديدة، المنظمة في إطار هذا الملتقى، متجاوبة مع الانشغالات المعبر عنها من طرف المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، والخبراء المنخركين في تقييم أهداف الألفية، وتحديد الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.



وإن المملكة المغربية تؤيد التوجه الرامي إلى وضع حقوق الإنسان في صلب هذه الأهداف الجديدة، مما يستوجب انخراطها أقوى في اللقاءات الإقليمية والدولية، المبرمجة إلى غاية شتنبر 2015.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يتعلق الرهان الثالث بحركات الهجرة الدولية والهالي اللجوء.

فمع بلوغ عدد المهاجرين 240 مليون مهاجر سنة 2012، فإن حركات الهجرة أصبحت تشكل، في جل أنحاء العالم، موضوع انشغال ونقاش متواصلين، يسائلان السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني والمجموعة الدولية.

وقد كُتلت المقاربات المثيرة للجدل تتواصل وتتفاقم، بالرغم من كون تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009، قد شدد على الدور المحوري للحركات البشرية داخل المجتمع، في تحقيق التنمية البشرية.

إن تصور تدفق الهجرة جنوب جنوب، أصبحت تواجبه تدفقات متوالية للهجرة النسوية، وبرزت شبكات جد متطورة متخصصة في المتاجرة بالبشر، وكذا تنوع مواصفات المهاجرين واللاجئين، وارتفاع مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، علاوة على كراهة هجرة القاصرين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحروب الأهلية تجبر الملايين من البشر على سلوك طريق المنفى، حيث يتم استقبالهم في غالب الأحيان ببلدان الجوار، كما هو الشأن بالنسبة لإخواننا السوريين، لينضاف لاجئون جدد إلى اللاجئين الفلسطينيين، الذين تستمر معاناتهم منذ عقود من الزمن.

وفي الكثير من الدول، ما فتئ إقصاء المهاجرين وأبنائهم، يتصور ويتفاقم، بتحريض من التيارات السياسية المتصرفة. كما أصبحت إشكاليات التعايش والتساكن مضروحة وبالخاصة، في جميع المجتمعات.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه هذه التصورات، فإن الاتفاقية بشأن حقوق المهاجرين وأسرهم، كآلية رئيسية لحقوق الإنسان في هذا المجال، لم يتم التوقيع والمصادقة عليها إلا من طرف بعض دول الجنوب.

في هذا السياق، اختارت بلادنا تفعيل سياسة جديدة للهجرة، تركز على مقاربة إنسانية، وتماشى مع دستورنا الجديد ومع التزاماتنا الدولية. وقد انطلقت عملية استثنائية لتسوية وضعية





المهاجرين في يناير 2014، على أن تنتمي في متم دجنس وتتوخى هذه العملية تسوية أوضاع كل الأشخاص المتوفرة لديهم الشروط الضرورية.

كما ندعو المجتمع الدولي إلى استئناف المفاوضات بطريقة أكثر فاعلية، بهدف تحقيق حكمة دولية وجمهورية لحركات الهجرة، في أعقاب الحوار رفيع المستوى، الذي أهلكه الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان

ويعد التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية، الذي أطلقناه في شتنبر 2013، مساهمة في هذا المجموع.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تعتن باحتضان هذه التظاهرة العالمية، وبالمساهمة في تحقيق الصموح المشترك لقارتنا ولكافة البلدان في طريق النمو، في جعل شعوبنا فاعلين أساسيين، وليس فقط مستهلكين للضوايح والأحكام التقييمية بشأن حقوق الإنسان

لقد اختارت بلادنا، بمحض إرادتها السيادية الخالصة، الشروع في إصلاحات عميقة وإرادية، تستجيب لتطلعات وانتكارات مواهنا. وقد مكن هذا المسار المتجدد والشامل، الذي توج باعتماد دستور جديد، من تعزيز دولة الحق والقانون والديمقراطية، كخيار لا رجعة فيه.

وإن المغرب وهو يتقدم بخص حثيثة على درب الديمقراطية، الذي لا حد لكماله، لجدير بأن يفتخر، بعد خمس عشرة سنة من الجهود المشتركة، بحصيلة مشرفة من الإنجازات، تشمل ميادين حيوية، من قبيل العدالة الانتقالية، وحقوق المرأة، والتنمية البشرية، وروح الاعتبار للثقافة الأمازيغية كمبرك أساسي للهوية المغربية، وتوليد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعبير الحقل الديني، على أساس المبادئ والتعاليم والمقاصد السمحة للإسلام.

كما أن أوراشنا ذات تأني كبير على حماية حقوق الإنسان، توجع قيد الإنجاز في مجال العدالة والصادقة، والمجتمع المدني، والحكمة الترابية، وحماية الفئات الهشة.

وتماشيا مع هذا التوجه، ووفاء منها بتعهداتها المدرجة في ميثاقها الأساسي، فإن المملكة المغربية ما فتئت تعمل على تعزيز ممارساتها المعيارية.



فبعد انخراطها في الآليات الأساسية لحقوق الإنسان، أقدمت المملكة على الرفع التدريجي للتحفظات التي كانت قد قدمتها خلال التصديق على هذه الآليات.

واليوم، فإن المغرب يولّد هذا الاختيار، الذي لا رجعة فيه، لفائدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وفي هذا الصدد، فإننا قمنا في بداية هذا الأسبوع، بتقديم أدوات تصديق المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وذلك بهدف إحداث آلية وصنية للوقاية، في غضون الأشهر القادمة. وهكذا سيصبح المغرب ضمن الثلاثين بلدا التي تتوفر على آلية من هذا القبيل كما نشيد بالنقاش الدائر حول عقوبة الإعدام، بمبادرة من المجتمع المدني والعديد من البرلمانيين ورجال القانون. وسيمكن هذا النقاش من إنضاج وتعميق النصر في هذه الإشكالية. وتشكل مسألة توفير الحماية من كل أشكال انتهاك حقوق الأطفال، انشغال دائما لدينا. وهو ما يجسده الدعم المستمر الذي تقدمه لعمل المرصد الوطني لحقوق الطفل.

وقد صادقت المملكة على الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين لهذه الاتفاقية، الخاصين بإقحام الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال، وعذارة الأطفال وأفلام الخلاعة المستغلة للأطفال.

كما شكلت الحماية الدستورية للأطفال، منعصفا حاسما في مسلسل تعزيز المنصومة الوصنية للحماية القانونية للطفل.

ومواصلة لهذا التوجه، فإننا نعتزم المصادقة على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، الذي يحدد المسطرة اللازمة لتقديم العروض.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إننا إذ نرحب بكم مجددا بالمغرب، نعرب عن يقيننا بأن تبادل الرأي والنقاش بينكم، وعملكم اليومي لصالح حقوق الإنسان، في شموليتها، حقوق الجميع وفي كل مكان، يشكل مساهمة أساسية في انبثاق عالم أكثر أمنا للبشرية جمعاء، وأكثر إنصافا تجاه أشد الناس هشاشة وعوزا، عالم أكثر أريحية وإخاء نحو الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.